خلال «مؤتمر الرعاية المسؤولة» الأول في المنطقة

جيبكا تكرم المتميزين في مجالات الصحة والسلامة والبيئة

جانب من حفل التكريم

احتفى قطاع البتروكيماويات الخليجي بالفائزين بالنسخة الأولى من جوائز «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات» (جيبكا) للرعاية المسؤولة لتميزهم في مجال الصحة والسلامة والبيئة، خلال حفل خاص أقيم مؤخراً. وتم اختيار الفائزين من بين 63 طلب ضمن ثلاث فئات، وهي: جائزة أفضل شركة، جائزة أفضل مسؤول، وجائزة أفضل مشروع.

ويطلق الاتحاد هذه الجوائز لأول مرة بهدف تكريم الشركات والأفراد الذين تميزوا خلال السنوات الست الأخيرة في مجال التحسين المستمر لإدارة البيئة والسلامة والصحة والأمن الصناعي والتي تعد محاور برنامج الرعاية المسؤولة الذي تبناه الاتحاد في عام 2009 – و هو مبادرة عالمية طوعية أطلقها قطاع صناعة الكيماويات لتعكس التزام الشركات العاملة بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة وأمن وسلامة المنتجات والعمليات على امتداد سلسلة الإنتاج والإمداد.

وحصلت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جبيك) على جائزة «أفضل شركة»، نظراً لالتزامها المتواصل بقيادة وتحفيز الرعاية المسؤولة في الخليج العربي. ووفقا للجنة التحكيم التي ضمت أربعة من أبرز قادة القطاع المرموقين فإن «جبيك» تخطت المتطلبات القانونية الملزمة في القطاع، وغالبا كانت تنشئ مشاريع استدامة استثنائية من شأنها تحسين الأداء وتحفيز الآخرين أيضاً. وأشادت اللجنة بالدور الكبير الذي تساهم به الشركة في خدمة المجتمع البحريني وتفاعلها البناء والوثيق معه على كافة المستويات.

وحصل سايز الشمري، مدير عام «سابك» للصحة والسلامة والبيئة، على جائزة «أفضل مسؤول» لقاء إشرافه وقيادته لمبادرات الرعاية المسؤولة ضمن المرافق التشغيلية الإقليمية الـ 17 التابعة للشركة.

وكانت جائزة «أفضل مشروع» من نصيب شركة «بـــروج» لـقاء مشروع «سلاسل التوريد المستدامة»، الذي شمل تغيير وسيلة نقل المواد الخام المستوردة إلى منشأة التصنيع ل«بروج» التي تبعد حوالي 250 كم عن ميناء خليفة، باستخدام سفينة شحن بحرية عوضا عن النقل البري.

كما تم تكريم آلان إيزارد، نائب رئيس لجنة الرعاية المسؤولة في «جيبكا» ومستشار أول في «بروج»، لاسهامته وجهوده الاستثنائية في الاشراف على برنامج الرعاية المسؤولة ضمن جيبكا.

لتقديم خدماته المصرفية

البنك التجاري يوقع اتفاقية مع جميرا

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

في إطار حرصه على توفير أفضل الخدمات المصرفية لعملائه ولتحقيق الانتشار الجغرافي المنشود عبر شبكة فروعه وأجهزة السحب الآلي وخدمات نقاط البيع، قام البنك التجاري بتوقيع اتفاقية تقديم خدمات مصرفية مع سلسة فنادق جميرا وفندق ومنتجع شاطئ المسيلة جميرا الكويت- وهو فندق من الفنادق العالمية فئة الفنادق الخمس نجوم ويتميز بموقعه المتميز في الكويت على شاطئ الخليج العربي ويتضمن عدد من أفخر المطاعم ونادي صحي وسبا و407 غرفة مجهزة بأفخر انواع الأثاث وأحدث الأجهزة .

وبهذه المناسبة قال مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للافراد في البنك التجاري بول داود « نجح البنك التجاري الكويتي في الآونة الاخيرة في استقطاب عدد من الشركات المختارة واسعة الصيت حيث تمكنت وحدة التجار من توقيع اتفاقيات مع العديد من العملاء ومنها فندق ومنتجع الجميرا لتوفير خدمات نقاط البيع بمزايا متعددة لقبول الدفع بكافة انواع البطاقات.وأشار بول داود أيضا أنه تم تركيب جهاز السحب الالي لكي يخدم نزلاء وزائري الفندق وكذلك سكان المنطقة وذلك بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي . نت) «.

واختتم بول داود حديثه قائلا أن التعاون مع فندق جميرا هو تأكيد على حرص البنك التجاري على تقديم الخدمات المصرفية لعملائه بهدف تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم فضلا عن ادخال اخر ماتوصلت اليه التكنولوجيا العالمية في مجال الدفع الالكتروني بما يتناسب مع الشهرة الكبيرة والانتشار الواسع لهذه الشركات.

و سعياً للتواصل الدائم مع العملاء لتقديم أفضل الخدمات المصرفية في كافة الأوقات، أعلن البنك التجاري الكويتي عن استمرار تقديم خدماته المصرفية خلال عطلة رأس السنة الهجرية، وذلك في فرع البنك في مطار الكويت الدولي (صالة القادمون) وكذلك في فرع الجمارك، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة عن طريق مركز الاتصال(1-888225) والذي يستقبل اتصالات العملاء على مدار الساعة ويقوم بإنجاز معاملاتهم والرد على استفساراتهم من خلال فريق عمل مؤهل. بالإضافة إلى ذلك، فإن أجهزة السحب والإيداع الآلي التابعة « للتجاري» والتي تتواجد بمختلف مناطق الكويت تلبي احتياجات العملاء في كافة الأوقات.

قامت بها «مجلس الشركات» و«ماكينزي آند كومباني»

دراسة استقصائية: 33 بالمئة فقط من الشركات العائلية الخليجية تبنّت إجراءات الحوكمة بشكل كامل

الدراسة شَملت عدداً من أكبر الشركات العائلية التي تُحقّق مُجتمعَةً إيرادات سنويّة تُقدَّر بـ 100 مليار دولار

أحمد يوسف و عبدالعزيز الغرير يوضحان نقاط الدراسة

كشف «مجلس الشركات العائلية الخليجية»، المعروف سابقاً بـ «شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي» مع شركة «ماكينزي آند كومباني» عن نتائج دراسة استقصائية حول واقع قطاع الشركات العائلية في منطقة الخليج، وحجم التحديات المستقبلية، وآليات تداركها. ويُعتبر «مجلس الشركات العائلية الخليجية» مؤسسة إقليمية تابعة لـ«شبكة الشركات العائلية الدولية» ويقع مقرّها في مدينة دبي.

وتعليقاً منه حول الموضوع قال عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس مجلس إدارة مجلس الشركات العائلية الخليجية: «قام مجلس إدارة مجلس الشركات العائلية بعقد أوّل دراسة استقصائية من نوعها بالتعاون مع شركة ماكينزي آند كومباني، لتحليل مجموعة التحديات التي تواجهها الشركات العائلية في منطقة الخليج بدقّة، وتقييم اتجاهات السوق وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية للقطاع.»

ومع انتقال ما يقارب 52 بالمئة من الشركات العائلية في المنطقة من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث، تأتي الدراسة الاستقصائية كخطوة هامّة في عملية تقييم ازدهار أعمال هذه الشركات وحجم استعداداتها لتسليم دفّة القيادة للجيل التالي، خاصّةً وأنّ العديد من الدراسات الدولية في هذا المجال تشير إلى أنّ 15 بالمئة فقط من الشركات العائلية حول العالم تتمكّن من الاستمرار، والوصول إلى الجيل الثالث لها.

وتابع الغرير «نمتلك في المجلس رؤية واضحة حول واقع الشركات العائلية في المنطقة، ونُدرك تماماً بأن معظم الشركات العائلية الخليجية لا تزال فتيّة؛ بتاريخ مؤسسي يمتد من 40 إلى 60 عاماً، الأمر الذي يضعها على اعتاب منعطف حسّاس يُحتّم عليها نقل القيادة ضمن مؤسساتها بنجاح وسلاسة من الجيل الأول إلى الجيل الثاني، أو من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث لقياداتها. ومن أهم وأخطر المخاوف التي تواجه الشركات العائلية خلال هذه المرحلة الانتقالية، هو أن تتعرّض للتفكك والتقسيم. ومن هنا، لا بدّ من التخطيط المسبق والمدروس من أجل التعاطي مع الأحداث المستقبلية بحكمة، والعمل على تجنّب حدوث أي اختلال في حالة الانسجام والتوافق العائلي، أو إمكانية تعطيل أعمال الشركة، وبالتالي، العمل على منع حدوث أي اضرار للقيمة الاقتصادية للشركة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن ما يقارب الـ 75 بالمئة من اقتصاد سوق القطاع الخاص في منطقة الخليج مملوك من قبل الشركات العائلية، فإنه من الحكمة بمكان أن ندعم هذه الشركات في تحقيق انتقال سلس وناجح لقيادات الجيل التالي.»

من جانبه قال أحمد يوسف، شريك، في شركة «ماكينزي آند كومباني»: «تشكّل هذه الدراسة الهامّة منطلقاً لقياس حجم ونوع التقدّم الممكن تحقيقه للشركات العائلية في المستقبل. وقد قيّمت الدراسة ممارسات الأعمال للشركات العائلية الخليجية في الوقت الراهن، ووضعتها موضع المقارنة المعيارية مع خمسة محاور رئيسة في قياس مستويات الأداء وتحقيق المزيد من التنمية وازدهار الأعمال على المدى الطويل، وضمان استدامتها. هذه المحاور هي :العائلة، الملكية، المحفظة الاستثمارية والحوكمة، العمل الخيري، وإدارة الثروات.»

وكشفت الدراسة بأن 44 بالمئة من الشركات العائلية تملك بالفعل سياسات توظيف تُعنى بمسألة انتقال القيادة للجيل التالي من أفراد العائلة، بيد أن 17 بالمئة فقط من الشركات العائلية يمتلك منهجيات وطرُق تقييم فعّالة لتحديد أدوار ومسؤوليات الجيل التالي من القيادات. ووفقاً لأفضل المعايير العالمية المعتمدة في هذا المجال، فإن القيام بوضع خطة تنموية للجيل التالي من القيادات المؤسسية للشركات العائلية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة واضحة لآليات وطرق القيام بالأعمال، من شأنها أن تسهّل عمليّة انتقال القيادة ضمن هذا الشركات، وأن تشكّل مرجعاً مؤسسياً ثابتاً للتعامل مع التحديات المستقبلية. وأشارت الدراسة إلى أن توضيح «قواعد اللعبة» للجيل التالي من القيادات العائلية المؤسسية في وقت مُبكر هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعملية التخطيط الفعّال لنقل القيادة المؤسسية لقيادات الجيل التالي داخل أي مؤسسة عائلية. كما وتطرّقت الدراسة في مُخرجاتها إلى محورين رئيسين في دعم تطوير وتنمية أعمال الشركات العائلية في المنطقة، هما: الحوكمة المؤسسية، والجهود المبذولة على صعيد العمل الخيري.

وفي حين أن العديد من الشركات العائلية في المنطقة قد خطت خطوات هامة في تبني ممارسات الحوكمة، إلا أنّ عدداً قليلاً منها قد تمكّن من تطبيق ممارسات الحوكمة بشكل كامل وفعّال. وأشار المجلس إلى أنّ أكثر من 66 بالمئة من الشركات التي شملتها الدراسة أقرّت بأنها قد بدأت بوضع اللبنات الأساسية لتطبيق الحوكمة السليمة في إدارة العمليات الداخلية والخارجية، في حين أن 33 بالمئة فقط من الشركات العائلية أقرّت بأنها قامت بتطبيق ممارسات الحوكمة بدقة وأشادت بفعاليتها. ونصّحت الدراسة بأنه في سبيل تحقيق تطبيق فعّال لممارسات الحوكمة، لا بُدّ من العمل على تعزيز وعي أفراد العائلة بأهميتها، وطرق تطبيقها –ليس فقط الأفراد المضطلعين بمهام تنفيذية في الشركة، أو المشاركين في تطوير أعمالها– وإنما أيضا الأفراد غير المشاركين أو المتصلين بأعمال الشركة.

وأشار أحمد يوسف بأنه على الرغم من أن العديد من الشركات العائلية الخليجية تقوم ببعض النشاطات في مجال العمل الخيري والإنساني، إلا أنّ قلة قليلة منها قام بتطوير برامج واضحة ومُنظّمة في هذا الصعيد، حيث خلصت الدراسة إلى أن 36 بالمئة فقط من الشركات العائلية ممن شملتهم الدراسة قاموا بوضع استراتيجية واضحة في هذا المجال، وأن 20 بالمئة فقط من الشركات العائلية قامت بإنشاء هيكل إداري قوي لتتبّع ممارسات ونشطة الشركة في مجال العمل الخيري، في حين أفاد 16 بالمئة من الشركات أنهم قادرين على تحديد وقياس مدى تأثير نشاطاتهم وجهودهم المؤسسية في هذا المجال. وفي ظل رغبة العديد من العائلات في المنطقة بالانخراط في العمل الخيري والإنساني، والتأثير الإيجابي الذي يحمله العمل الخيري على تعزيز لحمة أفراد العائلة، عبر إعتناقهم لمجموعة من القيم والمبادئ المؤسسية المشتركة، سنجد أن كثير من العائلات أيضا ستتمكّن من تحقيق النفع في حال قامت بتنظيم نشاطاتها وأعمالها في هذا المجال. وأضاف: «إننا متفائلون حيال وتيرة التغييرات التي يشهدها القطاع، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تنامي وعي الشركات العائلية بضرورة التغيير. ونحن مدركون أيضا بأن الاختيارات الحقيقية ما زالت بانتظارنا. لقد شمل هذا الاستطلاع نخبة من أكبر الشركات العائلية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تقع على عاتقها مسؤولية القيام بدور ريادي يقتدي به نظرائها من الشركات، ويمكنهم من الاستفادة من تجاربها وإنجازاتها المحققة حتى اليوم». لقد كان تسهيل أعمال الشركات العائلية وضمان استدامتها جيلاً من بعد جيل، محور اهتمام مجلس الشركات العائلية الخليجية، ولا يزال. وقد تمكن المجلس منذ انطلاقتيه في العام 2012، من تحقيق خطوات على قدر عالٍ من الأهمية سواء من حيث إطلاق العديد من الدراسات والبحوث، وتعزيز التخطيط السليم، أو من خلال مجموعة البرامج والأنشطة التطويرية التي أطلقها المجلس.

وأردف عبدالعزيز عبدالله الغرير: «الدراسة تعزز من فهمنا وقراءتنا لواقع قطاع الشركات العائلية في المنطقة، وتدعم تطبيق أجندة أعمالنا التنموية التي تركز بشكل رئيس على مساعدة الشركات العائلية الخليجية في التعامل مع مجموعة التحديات الراهنة والمستقبلية. كما وتؤيّد نتائج الدراسة توجّهات المجلس وتدعم برامجه ومبادراته الهادفة إلى تحقيق انتقال ناجح لقيادات الجيل التالي في الشركات العائلية الخليجية، وتردف جهوده الرامية إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ازدهار أعمال الشركات العائلية في المنطقة، وتقديم حلول مناسبة في التعاطي مع هذه العوامل.»

واختتم بالقول: «لقد جاء قرار مجلس الشركات العائلية الخليجية بتغيير علامته التجارية، المعروفة سابقاً بـ«شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي» ليعكس الدور الهام والمتزايد للمجلس في تحقيق استدامة أعمال وأنشطة الشركات العائلية، ويؤكد على انتقاله من كونه شبكة مؤثرة في أعمال الشركات العائلية، إلى مجلس مختص بدعم وتطوير أعمال الشركات العائلية الخليجية، ومرجع رائد في معالجة كافة المسائل والمواضيع ذات الصلة بهذا القطاع، ومنصّة هامة في تقديم الحلول، وتوفير الفرص التطويرية لأعضاء الشركات العائلية في المنطقة.»

رفض استئناف «الأولى» على حكم يلزمها بسداد 441 ألف دينار لأحد عملائها

أعلنت شركة الأولى للاستثمار (الأولى)، رفض استئناف الشركة على الحكم الصادر لصالح أحد العملاء، والقاضي بإلزامها دفع 441 ألف دينار، وتسليم 13.9 مليون سهم لصالح العميل.

وقالت «الشركة» في بيان إلى سوق الكويت للأوراق المالية، إنها قدمت استشكالا في التنفيذ ترتب عليه وقف تنفيذ هذا الحكم، وغلق ملف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الإشكال.

وأشارت إلى أنها بصدد رفع طعن بالتمييز على هذا الحكم، وطلب وقف تنفيذه.

وأوضحت «الشركة» في بيانها، أنها جنبت مخصصا قدره 226.6 ألف دينار، مقابل الفوائد القانونية على المبلغ المقضي به من محكمة أول درجة اعتبارا من 2008/2/28 وحتى تاريخ أداء أصل الدين، وتوريده لخزينة المحكمة نهاية يونيو الماضي.

ويتمثل نشاط «الشركة» في الاستثمار والخدمات المالية، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأسمالها نحو 65.11 مليون دينار، موزعا على نحو 651.1 مليون سهم، بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد.

«هواوي» تحتفل بذكرى مرور 15 عاماً على تمكين التحوّل الرقمي في المنطقة

تشارلز يانغ

تستضيف «هواوي»، الشركة العالمية الرائدة في توفير حلول تقنية المعلومات والاتصالات، هذا الأسبوع نخبة من قادة أعمال القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط للاحتفال بذكرى مرور 15 عاماً على إطلاق عملياتها وشراكاتها في المنطقة التي ساهمت في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها، ورسم ملامح مستقبل المجتمعات الرقمية المنشودة. ويأتي هذا التجمع الاحتفالي في إطار تعزيز سبل تواصل «هواوي» مع عملائها وشركائها الاستراتيجيين من مختلف انحاء المنطقة، قبيل بدء «أسبوع جيتكس للتقنية 2015»، الذي يُعقد في الثامن عشر من اكتوبر الجاري في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتشارك فيه «هواوي» بزخم كبير من الأنشطة والفعاليات التي تتضمن إطلاق العديد من الابتكارات والحلول الجديدة للمنطقة، وانطلاقا من رؤيتها المتمثلة في بناء عالم أكثر تواصلا، تعتبر «هواوي» الشرق الأوسط اليوم شريكا استراتيجيا في مسيرة التطوير التي تقودها شركات الاتصالات والهيئات الحكومية والمؤسسات والشركات في مختلف القطاعات التي تستهدف دفع عجلة التحول نحو المجتمعات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط.

وبهذه المناسبة، صرّح تشارلز يانغ، رئيس شركة «هواوي» في الشرق الأوسط قائلاً: «على مدار 15 عاما، كانت منطقة الشرق الأوسط سوقا محورية بالنسبة لأعمال شركتنا، وحظينا بشرف العمل مع العديد من رواد القطاعين العام والخاص للمساهمة في توسعة حدود الابتكار التكنولوجي والانطلاق به نحو آفاق أكبر، دعماً للرؤى الحكومية الطموحة في تطوير بنى تحتية وطنية أكثر ذكاءً وتواصلا. ونحن ممتنون لجميع عملائنا وشركائنا الأوفياء في المنطقة، وسنتابع تكريس جهودنا للمُضي قدما في مسيرة تمكين عملية التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط.»

على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، نجحت شركة «هواوي» بتأسيس محفظة شاملة من حلول تقنية المعلومات والاتصالات التي شكلت قيمة مضافة لأعمال قائمة عملائها وشركائها التنافسية في المنطقة، وتضمنت مسيرة نجاحها إنجازات لافتة على طريق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، قدمتها بالتعاون مع العديد من رواد اللاعبين في هذه المنطقة، وفي مقدمتهم مشغلي الاتصالات. وساهم نجاح أعمال الشركة في المنطقة في دفع تنمية إيراداتها التي شكلت فيه أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا 35% من إجمالي الإيرادات العالمية للشركة عام 2014، كما سجلت إيراداتها في منطقة الشرق الأوسط تحديداً زيادة تصل إلى 20% على أساس سنوي. وفي مقدمة الأسباب التي ساعدت «هواوي» على تحقيق مسيرة توسعها التزامها بنهج البحث والتطوير، حيث تضم «هواوي» حاليا نحو 76 ألف موظف يركزون على البحوث والتطوير وهو ما يمثل أكثر من 45% من مجموع القوى العاملة في جميع أنحاء العالم البالغ 170 ألف موظف. هذا بالإضافة إلى العديد من مراكز الابتكار المشتركة التي أسستها بالتعاون مع عملائها وشركائها في منطقة الشرق الأوسط وشكلت سبقا على مستوى المنطقة. فضلاً عن تأسيس مركز متخصص مكرس لكفاءة أعمال تقنية المعلومات في الشرق الأوسط، ومركز تميز للدن الذكية في الشرق الأوسط، وثلاثة مراكز تدريب رفيعة المستوى، ولمساعدة المؤسسات للاستفادة من التقنيات الجديدة مثل تقنية الجيل الخامس التي يتم العمل عليها حاليا، وتقنية الحوسبة السحابية، وتطبيقات إنترنت الأشياء، تستثمر «هواوي» سنويا أكثر من 10% في المتوسط من إجمالي إيراداتها العالمية في مجال البحوث والتطوير، وبلغ إجمالي استثماراتها في عام 2014 تحديداً ما يقرب من 6.6 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 14% من إجمالي عائداتها السنوية للعام ذاته .

من جانب آخر، ركّزت الشركة استثماراتها المتواصلة خلال السنوات الأخيرة على الكفاءات المحلية للمساعدة في سدّ الفجوة الرقمية في المنطقة، وتضمن ذلك مؤخراً طرح سلسلة من البرامج التدريبية الإقليمية لطلبة الجامعات التقنية.

بنك الاستثمار الدولي يحقق تخارجًا مربحًا من صفقة تأجير طائرة بوينغ

أعلن بنك الاستثمار الدولي عن إبرام صفقة مربحة بعد إنجاز عملية بيع طائرة بوينغ 777-300ER، والتي أثمرت عن تحقيق معدل عائد داخلي للبنك يصل إلى أكثر من 30%. وقد قام بنك الاستثمار الدولي في وقت سابق من هذا العام بشراء الطائرة من خلال اتفاقية شراء وإعادة تأجير، حيث تم تأجير الطائرة لإحدى كبرى شركات الطيران الإقليمية الرائدة لمدة تسع سنوات وبعقد غير قابل للإلغاء، ثم قام البنك مؤخرًا ببيع الطائرة إلى مستثمر دولي.

وتعليقًا على هذا الإعلان، صرح الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار الدولي السيد صبحي فيصل بن خضرة قائلًا: "إنه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نعلن عن هذا النخارج الناجح والمربح وما سينتج عنه من آثار إيجابية ومتميزة على أداء البنك في النصف الثاني من العام 2015. والجدير بالذكر أنه تسود السوق حاليًا إتجاهات قوية للاستثمار في الأصول المدرة للدخل المرتفع والتي تتمتع في الوقت ذاته بملاءة ممتازة، وهو ما يفسر اهتمام المستثمرين بهذه الصفقة الاستثمارية الناجحة. كما أقبل بنك الاستثمار الدولي على اتخاذ قرار النخارج بسهولة تامة نظرًا لما يوفره من عائدات مرتفعة تفوق ما توقعناه من عائدات عندما أبرم البنك اتفاقية الشراء وإعادة التأجير في وقت سابق من هذا العام، بالإضافة إلى تعزيز حالة السيولة المالية في البنك. هذا ويدرس بنك الاستثمار الدولي حاليًا المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة والصفقات الجذابة في سوق الطيران."